دراسة تنظيمية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

حول

مكتب تنفيذ المشروع الأخضر

بإشراف

السيد وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري

الأستاذ بشارة مرهج

تنسيق ومتابعة

الأستاذ سهيل فرح

إعداد

سمعان متى

المراقب أول

في

إدارة الأبحاث والتوجيه

دراسة تنظيمية

حول

مكتب تنفيذ المشروع الأخضر

فهرس

- كتاب موجه إلى السيد وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري ٢
- مقدمة ٤
- القسم الأول: في الوضع الراهن ٥
  ١. لمحة تاريخية ٥
  ٢. تنظيم المشروع الأخضر ٦
  ٣. الأبنية المشغولة ٩
  ٤. السيارات المستعملة ١٠
- القسم الثاني: في تحليل الوضع الراهن ١١
  ١. في الصيغة القانونية ١١
  ٢. نظرة شاملة حول الإعتمادات المرصدة والمنفذة ١٥
  ٣. في الهيكلية ١٥
  ٤. في العنصر البشري ٢٠
- القسم الثالث: في النتائج والمقترحات ٢٢

- المستندات المرفقة:
  ١. لائحة بأسماء العاملين ووظائفهم
  ٢. جدول مقارنة بأعمار العاملين
  ٣. لائحة بالنصوص القانونية والتنظيمية

السيد وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري

الموضوع: دراسة تنظيمية حول مكتب تنفيذ المشروع الأخضر.
المرجع: قرار مجلس الوزراء رقم ٨ تاريخ ١٩٩٤/٣/٧ والقـــرارات اللاحقة به.

عملاً بالقرار المشار إليه في المرجع أعلاه القاضي بتكليف معالي وزيـــر الدولـــة لشـــؤون الإصلاح بإعداد دراسات تنظيمية شاملة حول هيكلية الإدارات العامة والمؤسســـات العامـــة التابعة لها، بهدف تطويرها وتفعيلها وإعادة تأهيلها، تم وضع تقرير شامل بهذا المجال فيمـــا يتعلق **بوزارة الزراعة**. ونقدم اليوم دراسة تتناول بشكل خاص **أوضاع مكتب تنفيذ المشـــروع الأخضر**، وهي تتضمن الأقسام التالية:

مقدمة: - تحديد المهمة
- طريقة العمل المتبعة

القسم الأول: في الوضع الراهن
أولاً : لمحة تاريخية وعموميات
ثانياً : تنظيم المشروع الأخضر
ثالثاً : الأبنية المشغولة
رابعاً : السيارات المستعملة

القسم الثاني: في التحليل
أولاً : الصيغة القانونية للمشروع الأخضر
ثانياً : نظرة شاملة ومقارنة حول الإعتمادات المرصدة والمنفذة
ثالثاً :الهيكلية
رابعاً :العنصر البشري

القسم الثالث: في النتائج والمقترحات

نرجو التفضل بالإطلاع على هذه الدراسة وإعطائها المجرى القانوني الملائم.

بكل تقدير وإحترام

بيروت في ١٩٩٨/٢/٢٠

المراقب أول
سمعان متى

دراسة تنظيمية
حول أوضاع مكتب تنفيذ المشروع الأخضر

مقدمة

١- تحديد المهمة:

ضمن إطار تكليفنا بإعداد دراسة تنظيمية شاملة حول أوضاع مكتب تنفيذ المشروع الأخضر، تقرر تحديد المهمة بحيث تتناول المواضيع الرئيسية التالية:

أ) دراسة الوضع الحالي لمكتب المشروع الأخضر: الأهداف والمهام، الهيكلية، العنصر البشري، إلخ...
ب) تحليل الوضع الحالي وتحديد المشاكل التي يعاني منها المكتب.
ج) تقديم المقترحات والحلول، وبصورة خاصة حول تصور جديد لهيكلية المكتب.

٢- في طريقة العمل المتبعة:

بعد أن جرت مراجعة معمقة لمختلف النصوص القانونية والتنظيمية التي ترعى مكتب المشروع الأخضر، عقد إجتماع أولي مع رئيس اللجنة الإدارية للمكتب، السيد سمير أبو جودة، تمّ فيه إطلاعه على الخطوط العريضة للمهمة والإستماع إلى وجهة نظره حول الموضوع، ثم عقدت إجتماعات لاحقة معه ومع بقية أعضاء اللجنة الإدارية. كما جرت زيارات لمختلف الوحدات في الإدارة المركزية، تخللها زيارات عمل أخرى إلى المناطق الإقليمية في المحافظات، كل ذلك في سبيل التعرف عن كثب على أوضاع هذه الوحدات وسير العمل فيها، وتلمس المشاكل التي تعاني منها، والإستماع إلى شروحات المسؤولين وإقتراحاتهم.

وبالمناسبة، لا يسعنا دون أن نشير بتقدير إلى ما لاقيناه من تعاون وتفهم من قبل قسم غير قليل من المسؤولين والعاملين في المكتب، على مختلف المستويات، وإلى ما قدموه لنا من أراء ومعلومات ومستندات ضرورية مكنتنا من وضع هذا التقرير.

القسم الأول: في الوضع الراهن

أولاً: لمحة تاريخية وعموميات:

١. تعتبر وزارة الزراعة من بين أقدم الوزارات التي رافقت ولادة وإستقلال الدولة اللبنانية، ولقد أعطي لها منذ البدء الإهتمام والعناية المميزان فكانت لها ممتلكات واسعة في مختلف المناطق اللبنانية، وقد شيّد على بعضها مباني هامة لممارسة نشاطات الوزارة (إدارية، علمية، تربوية، مراكز أبحاث وحجر صحي والأحراج، إلخ...).

إن وزارة الزراعة تتولى قطاع هام وأساسي من بين القطاعات الرئيسية التي ترتكز عليها الحياة الإقتصادية في لبنان، وأعني به القطاع الزراعي الذي كان يشكل لسنوات خلت ما يقارب ثلث الإنتاج الوطني.

٢. وإذا كان ليس هناك تحديد واضح ومباشر للأهداف الرئيسية للوزارة بالرغم من النصوص التشريعية والتنظيمية العديدة التي تناولت صلاحيات ومهام وزارة الزراعة، فإنه يمكن التوقف عند النصين التاليين:

- المرسوم التنظيمي رقم ٨٣٧١ تاريخ ١٩٦١/١١/٣٠ حيث جاء في مادته الأولى: "تعنى وزارة الزراعة بشؤون البلاد الزراعية وتتولى الإعداد والتنسيق والتنفيذ والإرشاد في حقول الزراعة والطب البيطري وتربية الحيوان والأحراج والصيد البري والبحري والمراعي ...".
- المرسوم التطبيقي رقم ٩٣/٩٧، حيث تناولت الأبواب (٢،٣،٤) فيه، صلاحيات الوحدات الرئيسية التابعة للإدارة المركزية (المديريات الأربعة) بصورة منفردة ومفصلة.

٣. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن صلاحيات ومهام وزارة الزراعة التي **بدأت موحدة ضمن إدارة مركزية جامعة** أخذت إبتداء من أواسط الخمسينات بالتشرذم عن طريق إحداث إدارات ومؤسسات عامة موازية:

- مكتب الحرير ١٩٥٦
- مكتب الفاكهة اللبنانية ١٩٥٧
- مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية ١٩٥٧
- **مكتب تنفيذ المشروع الأخضر ١٩٦٣**
- مكتب الإنتاج الحيواني ١٩٦٦

٤. إلا انه في العام ١٩٨٣، وفي الوقت الذي كان العمل شبه مشلول في الوزارة وفي هذه المؤسسات بالذات، بالنظر للأحداث المؤسفة التي كانت تعصف بلبنان، صدر المرسوم الإشتراعي رقم ٩٧ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، وقضى بإعادة دمج هذه الإدارات أو المؤسسات العامة بوزارة الزراعة، بإستثناء مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية. ثم عدل هذا المرسوم الإشتراعي في العام ١٩٨٥ بمرسوم إشتراعي أخر رقمه ٤٧ تاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣ الرامي إلى إلغاء الدمج لمكتب تنفيذ المشروع الأخضر وإبقائه خاضعاً لقانون إنشائه ولسائر النصوص التنظيمية والتطبيقية العائدة له.

٥. نشير نهاية إلى انه قد تم مؤخراً إعداد ملف حول **إحداث مؤسسة عامة للمشروع الأخضر**، وهو حالياً بتصرف مقام مجلس الوزراء.

ثانياً: في تنظيم المشروع الأخضر:

١- في العام ١٩٦٣، وبموجب مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٠، أحدث مشروع إستصلاح "المشروع الأخضر، عن طريق تخصيص مبالغ مجموعها ٢٧ مليون ليرة تنفذ في مدى عشر سنوات إبتداء من عام ١٩٦٤، كما أجيز للخزينة أن تسلف مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري مبالغ لا تتجاوز قيمتها /٤٠/ مليون ليرة من اجل تسليفها للمزارعين الذين إستصلحوا أراضيهم" عن طريق مشروع إستصلاح الأراضي.

وقد نصت المادة السابعة من هذا المرسوم على ما يلي: "أجيز للحكومة خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون أن تحدث في وزارة الزراعة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء **هيئة خاصة تابعة للوزير** لتنفيذ مشروع إستصلاح الأراضي (المشروع الأخضر) وأن **تضع جميع النصوص والأنظمة الإدارية والمالية** التي تمكنها من تحقيقه".

٢- وبناء عليه صدر المرسوم التطبيقي رقم ١٣٧٨٥ تاريخ ١٩٦٣/٩/٩، الرامي إلى "إحداث مكتب المشروع الأخضر"، وتلاه المرسوم رقم ١٣٧٨٦ الصادر في التاريخ عينه والمتعلق "بتنظيم المشروع الأخضر". وقد تناول هذان المرسومان أحكاماً مفصلة حول إنشاء هذا المكتب وتحديد أهدافه وطبيعة علاقته بوزارة الزراعة، بالإضافة إلى تأليف اللجنة الإدارية وتحديداً الملاك المؤقت والصلاحيات والمهام. وسنتناول هذه الأمور بالتفصيل في إطار نطاق تحليلنا لكيفية سير العمل في هذا المكتب.

٣- كما يشار هنا إلى المرسوم رقم ٣٠٧٥ تاريخ ١٩٦٥/١١/٤، الذي أحدث في مكتب تنفيذ المشروع الأخضر **ملاكاً مؤقتاً لموظفي مشروع إنماء المناطق الجبلية**، وذلك عملاً بمنطوق المادة ٢٥ من المرسوم التنظيمي رقم ١٣٧٨٥، التي تنص على ما يلي: يكلّف مكتب تنفيذ المشروع الأخضر بدرس وإنماء وتنفيذ مشروع إنماء المناطق الجبلية بالإشتراك مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ...

٤- وعلى كل فأن ملاك المستخدمين لدى المكتب تحدد بموجب المرسوم رقم ١٣٧٨٩ تاريخ ١٩٦٣/٩/٩ وتعديلاته اللاحقة (مرسوم رقم ٨٤٧٩ تاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ ومرسوم رقم ٥٥٦٣ تاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤).

لقد بلغ مجموع العدد الإجمالي لهؤلاء المستخدمين ٨٠ شخصاً، يضاف إليه موظفي الملاك المؤقت لمشروع إنماء المناطق الجبلية ويبلغ عددهم ٥٨ شخصاً.

ونثبت هنا بياناً إجمالياً بعدد الموظفين في ملاكي المشروع الأخضر وإنماء المناطق الجبلية مع الشواغر فيهما، وذلك بالمقارنة مع عدد العاملين الموجودين حالياً، أكانوا موظفين أم متعاقدين أم أجراء. على أننا نرفق مستنداً إضافياً في الملحق رقم ١ يتضمن اللائحة الإسمية لكل هؤلاء العاملين مع بيان الوظيفة أو المهمة المكلفين بها.

بيان إجمالي بعدد وظائف مكتب المشروع الأخضر

الوظيفة	الملحوظ في الملاك			الموجود فعلياً				ملاحظات
	الأخضر	إنماء	المجموع	أصالة	تعاقد	أجير	مجموع	
رئيس اللجنة الإدارية	١	-	١	١	-	-	١	
عضو لجنة إدارية	٢	-	٢	٢	-	-	٢	
مدير أو رئيس مصلحة	٣	١	٤	٢	-	-	٢	
مهندس رئيس منطقة	٨	-	٨	-	-	-	-	وظائف مشغولة بالتكليف
رئيس دائرة أو قسم	٣	٦	٩	١	-	٣	٤	
مهندس	١٤	٧	٢١	١٠	٢٦	-	٣٦	
مساعد فني: زراعي	١٦	٢	١٨	٤	٧	-	١١	
محتسب	-	١	١	-	-	-	-	
محرر	٢	١	٣	١	-	-	١	
مدقق أو محاسب معاون	٤	١	٥	١	٣	٩	١٣	

رسام	٤	٥	٩	٦	–	–	٦	
مساح	٨	٧	١٥	٧	–	١	٨	
كاتب	٧	–	٧	–	–	–	–	
مستكتب مختزل أو مستكتب	٦	٦	١٢	٥	٢	٣	١٠	
أمين صندوق	١	–	١	–	–	–	–	
مترجم	١	١	٢	–	–	–	–	
أمين مستودع	–	١	١	–	–	–	–	
محضر كيمائي	–	١	١	–	–	–	–	
مدقق إحصاءات	–	٢	٢	١	–	–	١	
عامل آلات مكتبية	–	١	١	–	–	–	–	
عامل هاتف	–	١	١	–	–	–	–	
رئيس مشتل	–	٢	٢	–	–	–	–	
مصور شمسي	–	١	١	–	–	–	–	
سائق	–	٧	٧	٣	–	٧	١٠	
حاجب أو خادم	–	٤	٤	٢	٤	٤	١٠	مكلف بعضهم بنشاطات مختلفة.
عامل فني	–	–	–	–	–	٧٧	٧٧	مكلفون بمختلف النشاطات أو الوظائف وفقاً لمؤهلاتهم.
المجموع	٨٠	٥٨	١٣٨	٤٦	٤٢	١٠٤	٢٩٢	

٥- إن المراسيم التنظيمية المتعلقة بمكتب المشروع الأخضر، وبخاصة المرسوم رقم ١٣٧٨٩ المعدل بموجب المرسومين رقم ٨٤٧٩ تاريخ ٧٤/٧/٢٥ ورقم ٥٥٦٣ تاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤، لم تنص على هيكلية محددة بالمعنى التنظيمي للكلمة، مع ما يستوجب ذلك من تحديد للوحدات التي تكوّن تلك الهيكلية وللصلاحيات المنوطة لكل واحدة منها ومدى إرتباط أو علاقة بعضها ببعض وباللجنة الإدارية بنهاية الأمر، بل إكتفت هذه النصوص بتسمية هذه الوحدات وتعدادها في سياق تحديد جدول ملاك المستخدمين الملحق بالمرسوم رقم ١٣٧٨٩ وتعديلاته.

وهذه الوحدات هي:

أ. الديوان ويتبعه ثلاث دوائر

ب. مصلحة المحاسبة ويرأسها محاسب

ج. الدوائر الفنية وعددها ثمانية يتقدمها مهندس رئيس مصلحة (المصلحة الفنية)

وبذلك أمكن تصور الهيكل التنظيمي كالآتي:

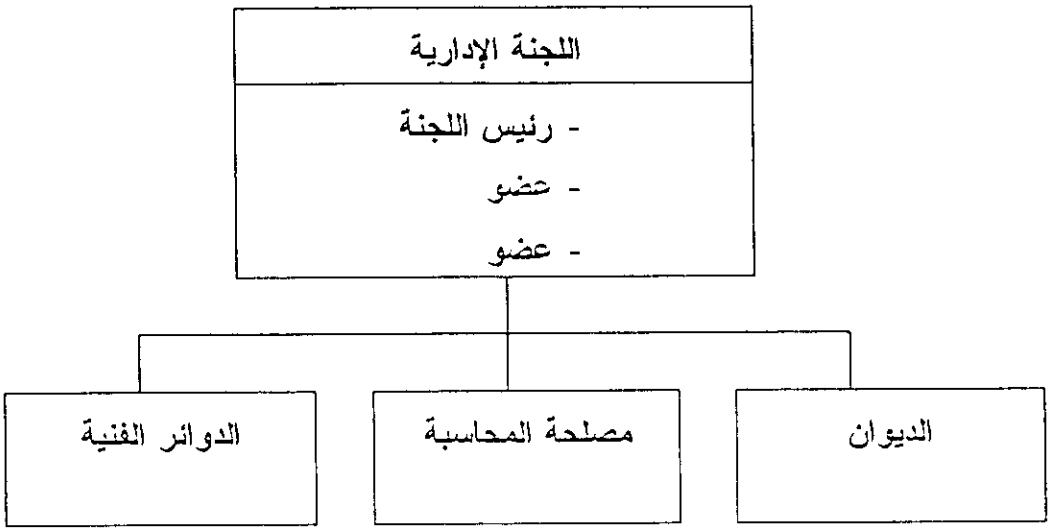

ثالثاً: في الأبنية التي يشغلها المشروع الأخضر:

إنها موزعة وفقاً للائحة التالية:

لائحة بالأبنية التي يشغلها مكتب المشروع الأخضر

المركز	الموقع	المالك	المحتويات	الإيجار (ل.ل.)
أ- الإدارة المركزية:	١- الجناح	البلطجي	ثماني شقق بمعدل	٦٠،٠٠٠،٠٠٠ تقريباً
بما فيها منطقة جبل			٩ غرف في كل	
لبنان الثانية			شقة	
ب- المناطق:	سن الفيل	عكر	ثماني غرف	٣،٦٥٠،٠٠٠ تقريباً
١- جبل لبنان الاولى	الفياضية	بولس	مستودع	٤،١٩٣،٠٠٠ تقريباً
٢- منطقتي الشمال	طرابلس البساتين	فتال	٨ غرف	٤،٣٠٠،٠٠٠ تقريباً
	طرابلس البساتين	الحجة	مستودع	٢،٩٢١،٠٠٠ تقريباً
٣- البقاع الجنوبي	زحلة البولفار	وقف مار شيعا	٨ غرف	٤،٧٣٠،٠٠٠ تقريباً
	زحلة – المعلقه	طليس	مستودع	١٠،٧٧٠،٠٠٠

٤- البقاع الشمالي	دورس	الشيخ علي	٧ غرف	٨،٠٠٠،٠٠٠
	بعلبك	طليس	مستودع	٧،١٦٥،٠٠٠
٥- الجنوب	صيدا	حنينة	٧ غرف	٤،٣٠٠،٠٠٠
	صيدا	الزعتري	مستودع	٢،٦٥٥،٠٠٠
٦- النبطية	النبطية	غندور	٨ غرف	٧،٨٠٥،٠٠٠
		غندور	مستودع	
		المجموع العام:		١١١،٤٨٩،٠٠٠ ل.ل.

مئة واحدى عشر مليون وخمسمائة ألف ليرة تقريباً.

رابعاً: في السيارات الرسمية التي يستعملها المشروع الأخضر:

إنها مبينة وفقاً للشكل التالي:

	النوع	تاريخ الصنع	قوة المحرك بالأحصنة	عدد الركاب	رقم التسجيل	بتصرف
١.	لاندروفر ديسكفري	١٩٩٥	٤٤	١/٦	١٥٩٨٨١٩	رئيس اللجنة الإدارية
٢.	لاندروفر ديسكفري	١٩٩٥	٤٤	١/٦	١٥٩٨٨١٧	عضو اللجنة الإدارية
٣.	لاندروفر دفاندر	١٩٩٥	٢١	٢/٦	١٦٥٧١٥٩	عضو اللجنة الإدارية
٤.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٥	متوقفة عن العمل
٥.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٤	جهاز الطرق والمياه
٦.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٧	جبل لبنان الأولى
٧.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	٣٤١٤٣٥	جبل لبنان الثانية
٨.	لاندروفر دفاندر	١٩٩٥	٢١	٢/٦	١٦٥٧١٥٤	منطقة الشمال الأولى
٩.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٦	منطقة الشمال الثانية
١٠.	لاندروفر دفاندر	١٩٩٥	٢١	٢/٦	١٦٥٧١٥٨	منطقة البقاع الشمالي
١١.	لاندروفر دفاندر	١٩٩٥	٢١	٢/٦	١٦٥٧١٥٣	البقاع الجنوبي
١٢.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٨	منطقة الجنوب
١٣.	لادا – نيفا	١٩٩٠	١٨	١/٤	١٣٤١٤٢٩	منطقة النبطية

القسم الثاني: في التحليل

أولاً: في الأهداف والصيغة القانونية لمكتب المشروع الأخضر:

١- يهدف مكتب تنفيذ المشروع الأخضر إلى تعزيز وإنماء الزراعة الحقلية بوجه عام، وتقديم المساعدة المادية والمشورة إلى المزارع اللبناني بوجه خاص، وذلك عبر عملية إستصلاح الأراضي الزراعية وتنفيذ ما يستلزمها من أشغال عائدة لإقامة جدران وأقنية ري وخزانات مياه، فضلاً عن إقامة الطرقات الزراعية التي تؤمن التواصل بين الأراضي المستصلحة والمعدة للزراعة والطرقات العامة، بغية خدمة هذه الأراضي وحسن إستثمارها.

٢- ومن أجل إعطاء المرونة الكافية في سرعة العمل، وتلافياً لما أمكن تجنبه من الروتين الإداري والمالي، فقد أعطي لمكتب تنفيذ المشروع الأخضر، صيغة إستقلالية فريدة: "أنه مكتب خاص مرتبط مباشرة بوزير الزراعة، ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية واسعة توليه السهر على حسن تنفيذ المهمة الموكولة إليه".

لقد أنيطت مسؤولية القيادة بهذا المكتب بلجنة إدارية ثلاثية قوامها رئيس وعضوان، "لها ان تتخذ جميع القرارات الضرورية لنشاط المكتب، بإستثناء ما يعود منها لسلطة أخرى بموجب القوانين والأنظمة النافذة".

٣- لقد قيل الكثير حول هذه الصيغة والوضع القانوني للمشروع الأخضر بشكل عام:

أ- يرى **مجلس الخدمة المدنية** أن مكتب تنفيذ المشروع الأخضر ليس مؤسسة عامة ولا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وأن هذا المكتب ليس سوى إدارة عامة تابعة لسلطة وزير الزراعة، ولها تكوينها الخاص وهيكليتها التنظيمية الخاصة وتخضع لأنظمة خاصة بها. ويجوز له (مكتب المشروع الأخضر) إستناداً لنظامه الداخلي التعاقد مع محامين لتمثيله لدى القضاء وإقامة الدعاوى وإبداء المشورة القانونية.

ب- ورد في عدد من القرارات الصادرة عن **مجلس شورى الدولة** أن مكتب تنفيذ المشروع الأخضر هو إدارة عامة ذات صلاحيات إدارية ومالية خاصة تابعة لوزير

الزراعة، ولا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، والتي تؤهله للمثول أمام القضاء.

ج- كما تفيد **وزارة الزراعة**، وبصدد تقديمها مشروع قانون بإنشاء "مؤسسة المشروع الأخضر"، أن المشروع الأخضر ليس بمؤسسة عامة خاضعة لما تخضع له سائر المؤسسات العامة من أنظمة وضوابط نص عليها المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ٧٢/١٢/١٣، وليس بإدارة حكومية تخضع لما تخضع له سائر إدارات الدولة من قواعد عمل ومراقبة نصت عليها القوانين المرعية الإجراء.

"وحيال هذا **الفراغ القانوني** الذي جعل المشروع الأخضر ينفرد ضمن الإدارة اللبنانية **بنظام خاص وغير موصوف**، كان لا بد من إعادة النظر في الوضع القائم وتصحيحه ووضعه في إطار قانوني سليم بهدف تفعيل المشروع وتطويره وتحديثه وتنمية إمكاناته كي يتسنى له تحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها."

د- كذلك خلصت **إدارة الأبحاث والتوجيه** في كتابها رقم ٩/١٠١ تاريخ ٩٦/٤/١٧ إلى القول بأن مكتب المشروع الأخضر ليس إدارة حكومية عامة تخضع لما تخضع له سائر الإدارات العامة، كما وأنه ليس في الوقت ذاته بمؤسسة عامة خاضعة لما تخضع له سائر المؤسسات العامة من أنظمة وضوابط نص عليها المرسوم ٧٢/٤٥١٧، علماً بأن مهام وأعمال المشروع الأخضر ترتدي الطابع الفني كما أن حسن تنفيذها يستوجب المرونة والسرعة، وهو الأمر المتوفر في أنظمة المؤسسات العامة أكثر منه في أنظمة الإدارات العامة ...

٤- نلاحظ أن "النظام الخاص وغير الموصوف" الذي أعطي لمكتب المشروع الأخضر، شكل قفزة نوعية فريدة مكنته في إنطلاقة مشجعة نحو تقريب الإدارة بإتجاه المواطن المزارع وتقديم المساعدة له بصورة ملموسة ومباشرة. وقد كان لمبادرة تكليف مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (فرع إستصلاح الأراضي) بإستيداع الأموال العائدة للمكتب، وضبط معاملات تسليف المزارعين الذين يستصلحون أراضيهم عن طريق المشروع الأخضر وتنظيمها ووضع البيانات الإحصائية بشأنها، خطوة إيجابية إضافية في بلورة الوضع القانوني للمشروع الأخضر وتفعيل الأعمال التي ينفذها. إلا أن هذه المبادرة لم تدم طويلاً بعد أن ألغي

هذا المصرف، وأعيد للمكتب دوره العامل في إدارة أمواله ضمن الإعتمادات المخصصة لـه في الموازنة العامة والموازنات الإستثنائية الإضافية.

٥- وفي نظرة تحليلية للصلاحيات المعطاة للجنة الإدارية، يلاحظ أن هذه الأخيرة جمعت بالواقع **الصلاحيات التقريرية والتنفيذية معاً** (المادة ٦ من المرسوم رقم ١٣٣٢٥ تاريخ ٦٣/٧/١٠).

ونشير على سبيل المثال، لا الحصر، إلى بعض هذه الصلاحيات:

- حق تعيين المستخدمين وصرفهم.
- حق وضع وتنفيذ التصاميم العامة والبرامج السنوية والطرق والوسائل العامة للتنفيذ والتمويل.
- حق عقد النفقات واللوازم والأشغال والخدمات وفقاً لأحكام قانون المحاسبة.
- إعداد الموازنة السنوية وتعديلها (بعد مصادقة وزيري المالية والزراعة).
- حق إجراء المخابرات مباشرة مع ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وسائر الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وتخفض إلى النصف المهل المحددة لديوان المحاسبة لكل ما له علاقة بشؤون مكتب المشروع الأخضر.

٦- وكأني بالمشترع أدرك أهمية الصلاحيات المعطاة للجنة الإدارية ومدى خطورتها، فحاول أن يضع في أكثر من مناسبة، بعض الضوابط الخاصة بها، ونذكر بعضاً منها:

أ) على اللجنة أن تضع تقريراً كل ٣ أشهر عن نشاط المكتب ترفعه إلى وزير الزراعة لعرضه على مجلس الوزراء.

ب) يوضع النظام المالي للمكتب بالإتفاق مع وزارتي المالية والزراعة وتخضع سجلات المحاسبة لموافقة وزير المالية.

ج) تبلغ نسخة عن جميع قرارات اللجنة الإدارية إلى وزير الزراعة فور صدورها.

د) يحق لوزير الزراعة الإعتراض على كل تدبير ذى طابع عام تتخذه اللجنة الإدارية ويكون مخالف لسياسة الحكومة أو لمهمة المكتب أو للمصلحة العامة، كما يحق له الإعتراض على كل تدبير مخالف للقوانين والأنظمة.

ه) على اللجنة الإدارية أن تقدم كل ستة أشهر إلى وزارتي الزراعة والمالية وإلى ديوان المحاسبة تقريراً مفصلاً عن حساباتها.

و) يساهم موظفو وزارة الزراعة وخاصة المصالح الإقليمية بتنفيذ المشاريع المنوطة بالمكتب وفقاً لبرنامج عمل تضعه اللجنة الإدارية بالإشتراك مع المدير العام للوزارة ويصدقه وزير الزراعة.

١) تنشأ في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة لجنة إستشارية تؤلف من:
مدير عام وزارة الزراعة، رئيس اللجنة الإدارية لمكتب المشروع الأخضر، رؤوساء المصالح في الإدارة المركزي، رئيس مصلحة النشاطات الإقليمية في وزارة التصميم العام، رئيس مصلحة التنمية الإجتماعية في مصلحة الإنعاش الإجتماعي، أربعة ممثلين عن المزارعين، مراقب عقد النفقة لدى وزارة الزراعة

مهمتها: إبداء الرأي وتقديم الإقتراحات إلى وزير الزراعة وإلى اللجنة الإدارية حول:
الأهداف التي تقتضي تحقيقها والتصاميم العامة، البرامج السنوية، الطرق والوسائل العامة للتنفيذ والتمويل، النتائج المحققة، إلخ ...

طريقة عملها:

- تجتمع اللجنة الإدارية مرتين في الأسبوع **ويجب بصورة إجبارية حضور الرئيس والعضوين.**
- يمسك سجل للمداولات في إجتماعات اللجنة الإدارية، ويعرض كل ٣ أشهر على وزير الزراعة لتدقيقه والتأشير عليه.
- إن القرارات المهمة التي تتخذها اللجنة (المادة ٣ من المرسوم ١٣٧٨٦ تاريخ ٦٢/٩/٩) تصبح نافذة فور إقترانها **بتوقيع كامل الأعضاء،** مع مراعاة إعتراض الوزير فيما يعود للقرارات المخالفة لسياسة الحكومة أو المصلحة العامة إلخ...
- على رئيس اللجنة أن يرفع إلى وزير الزراعة تقرير فصلي عن نشاطات المكتب خلال الفصل المنصرم وبرامج الأشغال المقبلة وتبلغ نسخة عنه لكل من وزارتي المالية والتصميم العام.

٧- ونتساءل هنا فيما إذا كانت هذه الضوابط والتي حرص المشترع على لحظها بصورة مكثفة شعوراً منه بالدور المعطى للجنة الإدارية، قد أدت إلى النتيجة المتوخاة، ونجحت في تحصين عمل اللجنة الإدارية بشكل خاص والمشروع الأخضر بشكل عام. علماً بأنه لم يتح تطبيق قسم غير قليل من هذه الضوابط وفي أكثر من مناسبة.

٨- على كل إن لب المشكلة يبقى من جهة، في تفاعل أعضاء اللجنة الإدارية ومدى إدراكهم لخطورة المهمة المنوطة بهم والمسؤولية المترتبة عنها، كمجموعة وكأفراد، ومن جهة ثانية، في مدى قدرة الجهاز الإداري والتنفيذي المساعد على تحقيق المهام المطلوبة منه وهو الذي يعاني الكثير من المصاعب التي سنتوقف عندها في الفقرات اللاحقة.

ثانياً: نظرة شاملة حول الإعتمادات المرصدة والمنفذة:

بغية إعطاء فكرة عامة عن الأعمال التي ينفذها مكتب المشروع الأخضر من خلال الإعتمادات السنوية المرصدة له، نقدم البيان الإجمالي التالي:

جدول مقارن بموازنات مكتب المشروع الأخضر (بالآف ل.ل.)

موازنة عام	إجمالي الموازنة	الإعتمادات المرصدة			المبالغ المحجوزة	المبالغ المصروفة		
		إستصلاح	طرقات	مجموع		إستصلاح	طرقات	مختلف
١٩٩٢	١٢٨٩٠	٤٣٨٣		٤٣٨٣	٥٢٤٩	٢٠٥٨	١٦٥٣	٣٧١١
١٩٩٣	١٢٨٩٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٧٢٨	٢٢٥٠	٨٦٨	٣١١٨
١٩٩٤	١٢٦٩٦	٥٢٢٠	٣٥٠٠	٨٧٢٠	٦٥٥٠	٢٢١٢	٢٠٣٥	٤٢٤٦
١٩٩٥	١٥٦٣٨	٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٧١٩	٧١٢٧	١٨٠٢	٨٩٢٥
١٩٩٦	١٣٦٢٨	٩٦٥٠	٢٠٠٠	١١٦٥٠	١٤٠٧٠	٨٣٩٤	٢٨٠٧	١١٢٠١
١٩٩٧	١٤٥٧٥	١٠١١٥	٧٥٠	١٠٨٦٥	١١١٣٤	٥٩٢٥	٢٣٨١	٨٣٠٦

إن الجهاز البشري، الإداري والفني الذي يتولى التنفيذ (بإستثناء الدروس) هو مبين كالآتي:

ثالثاً: في الهيكلية:

١- نصت المادة الرابعة من المرسوم التنظيمي رقم ١٣٧٨٥ تاريخ ٦٣/٩/٩ على ما يلي: يتألف المكتب من:

- لجنة إدارية قوامها رئيس وعضوان

- ملاك مؤقت

كما نصت المادة الأولى من المرسوم التنظيمي رقم ١٣٧٨٩ تاريخ ٦٣/٩/٩ على ما يلي: يحدد ملاك مستخدمي مكتب تنفيذ المشروع وسلسلة رتبهم ورواتبهم وفقاً للجدولين رقم ١ و٢ الملحقين بهذا المرسوم. وعليه فإن التنظيم الهيكلي للمكتب وما يتبعه من تحديد مهام وتوزيع أعمال إقتصر على الجدولين المذكورين أعلاه، وبالنتيجة يمكن تبيان المصور الهيكلي التنظيمي للمكتب كالآتي:

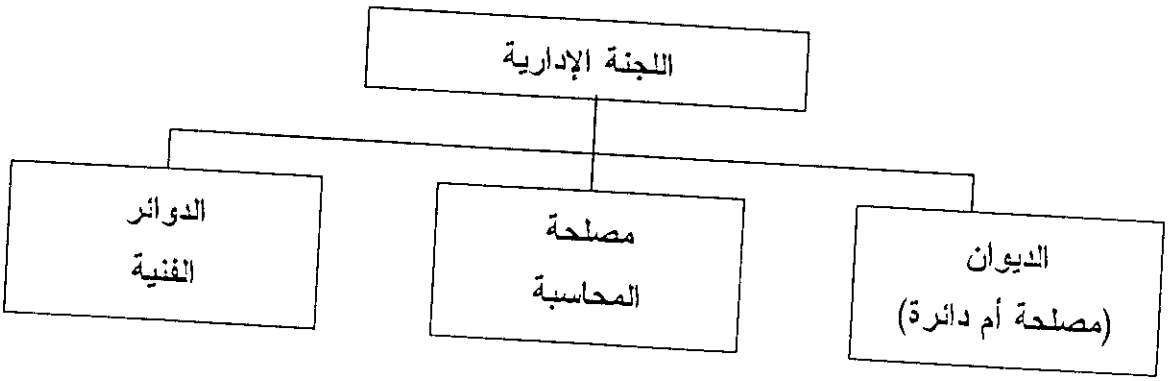

٢- هذا، وضمن إطار توزيع المهام فقد ألحق بمصلحة المحاسبة، بموجب قرار صادر عن اللجنة الإدارية ما يسمى بجهاز المساعدات، كما أحدثت وحدة البرامج والبيئة التابعة مباشرة للجنة الإدارية. كذلك أيضاً أحدث جهاز الطرق ضمن إطار الدوائر الفنية.

٣- فيما يتعلق بهذه الأخيرة (الدوائر الفنية)، فإن الجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم ٦٣/١٣٧٨٩، قد لحظ: مهندس رئيس مصلحة عدد واحد ومهندس رئيس منطقة عدد ٥. غير أن المرسوم رقم ١٩٩٤/٥٥٦٣ أضاف ٣ وظائف مهندس رئيس مصلحة، تبعاً لتقسيم المنطقة الإقليمية في كل من المحافظات الثلاث (جبل لبنان، لبنان الشمالي، والبقاع) إلى منطقتين.

٤- ونسارع إلى القول في هذا المجال (تقسيم كل منطقة إقليمية إلى منطقتين)، إن هذا التدبير الذي كان يبدو في الظاهر محاولة تنظيمية لتخفيف ضغط العمل وحسن توزيعه من جهة، والتقرب إلى المزارع وتسهيل معاملاته والإختصار في تنقلاته وتكاليفه، قد أدى بالواقع، وفي المحافظات الثلاث، وعلى الأخص في جبل لبنان ولبنان الشمالي،

إلى المزيد من البلبلة والإزدواجية في العمل، وبالتالي إلى المزيد من الأعباء الماليـة، فضلاً على أنه لم يقدم أي مردود إيجابي لصالح المواطن المزارع.

٥- وعلى سبيل الإيضاح نورد في هذا الإطار الملاحظات التالية:

- إن لواقع المحافظة شموليته وأحاديته سواء على الصعيد الجغرافي والطبيعي، أم على الصعيد البشري والإقتصادي. وإن التعامل الحكومي، من خلال القيادات الإدارية اللاحصرية في المحافظة والمناطق أو المصالح الإقليمية فيها أصبح مكرساً، ويتفاعل معه المواطنون وأصحاب العلاقة ويقبلون بكل إيجابية إلى مركز المحافظة لإنجاز معاملاتهم.
- إن عمل إستصلاح الأراضي على صعيد المحافظة ككل يبقى ضرورياً حيث أن الحاجة لتركيز العمل وتوحيده فيها يكون أجدى وأفعل زراعياً وإنمائياً، بحيث يتاح لإدارة المشروع الأخضر إنجاز أعمالها بطريقة مبرمجة ومخططة ومرشدة.
- إن مبادرة تقسيم المناطق تحمل في طياتها عدم مبررات وجودها وإستحالة تطبيقها، حيث نرى مثلاً في محافظة الشمال المنطقتين معاً (منطقة الشمال الأولى ومنطقة الشمال الثانية) يتمركزان **في طابق واحد موحد في مدنية طرابلس بالذات.** وكذلك أيضاً بالنسبة لمحافظة جبل لبنان، حيث نرى منطقة جبل لبنان الأولى تتمركز في شقة في سن الفيل، أما موظفو منطقة جبل لبنان الثانية فإنهم يتواجدون بين مركز سن الفيل والإدارة المركزية في الرملة البيضا ...

أما في البقاع، فإن الأمر قد يختلف بعض الشيء حيث تتمركز منطقة البقاع الشمالية في دورس، ومنطقة البقاع الجنوبية في المعلقة-زحلة. وفي الجنوب يتلاقى تقسيمه إلى منطقتين مع إحداث محافظة النبطية حيث تتمركز منطقة الجنوب الأولى في مدينة النبطية، ومنطقة الجنوب الثانية في مدينة صيدا.

٦- ويبقى أمر أساسي نشير إليه على صعيد التنظيم الإداري البحت، فيما يتعلق بسير العمل في هذه المناطق الإقليمية:

أ- ففي محافظة الشمال، هناك المنطقة الأولى برئاسة مهندس رئيس منطقة ويعاونه مهندسان (رئيسا جهاز) وبعض المستخدمين الأجراء، يجاورها في الشقة عينها منطقة

الشمال الثانية التي تعمل بصورة متوازية ومستقلة عن المنطقة الأولى، ويوجد لديها العدد المماثل تقريباً من المستخدمين.

ب- وكذلك أيضاً بالنسبة لمنطقتي جبل لبنان (الأولى والثانية) اللتين تعملان سواء في الرملة البيضا أم في سن الفيل.

ج- نحن نفهم أن يكون حسن توزيع العمل وتفعيله يقران، لا بل يوجبان وجود مهندس أو أكثر، مسؤول في كل قضاء، لتصريف معاملات المزارعين وأجراء الكشوفات الميدانية عند الضرورة، ويساعده فنيون ملحقون به (مساح، مراقب أشغال، عامل فني، سائق، إلخ...)، وذلك ضمن إطار وحدات عملانية سميت "بالجهاز أو جهاز القضاء"، مرتبطة عضوياً بالمنطقة التي يتأمن لديها وحدة إدارية جامعة (قلم، محفوظات، إحصاء، مراقبة، إلخ...). ويبقى على كل حال لرئيس المنطقة الذي هو بمستوى الفئة الثانية، مهام الإشراف، والتوجيه، والمراقبة، فيمارس بالنتيجة المسؤولية التسلسلية تجاه الإدارة المركزية في كل ما يعود لحسن تطبيق القانون وتنفيذ السياسة العامة لإدارة المشروع الأخضر...

د- إن تقطيع المنطقة العاملة على مستوى المحافظة، بالإضافة إلى ما قد يؤدي إلى نتائج غير إيجابية سواء بالنسبة للناحية الفنية الزراعية البحتة، أم بالنسبة للخدمات المرجوة لصالح المزارع، يشكل إتجاهاً غير سليم بالنسبة للناحية الإدارية والتنظيمية مع ما يستتبع ذلك من سلبيات على وحدة القرار، والإزدواجية في العمل والوظائف، وضبط النفقات وعصرها. ولقد دلّت الإحصاءات والأبحاث في مجال العلم الإداري، أن القيادي على مستوى رئيس مصلحة، وبخاصة المهندس رئيس المصلحة بإمكانه أن يمارس مسؤولياته القيادية على الوحدات التابعة له مهما بلغت الصعوبات فيها وتنوعت التعقيدات وبمعدل يتراوح بين خمسة وتسعة وحدات. فكيف إذا كانت هذه الوحدات، وبالتحديد "أجهزة الأقضية" التي نحن بصددها، لا تتعدى أصابع اليد الواحدة في كل منطقة أو محافظة، وتتولى إنجاز معاملات تكاد تكون متماثلة في أنواعها وأعدادها ولا تفوق حصيلة الأموال أو الإعتمادات المخصصة لها في كل محافظة مليارين أو ثلاثة.

ولعل الأمر يبرز بوضوح من خلال نظرة مقارنة للوظائف وأنواع العمل في كل من المنطقتين الفرعيتين المتواجدتين في كل محافظة (جبل لبنان، لبنان الشمالي والبقاع):

العمل أو الوظيفة	جبل لبنان		لبنان الشمالي		البقاع	
	الأولى	الثانية	الأولى	الثانية	الاولى	الثانية
مهندس رئيس منطقة	١	١	١	١	١	١
مهندس جهاز	٢	٢	٢	٢	٣	٣
مساح	١	–	–	–	–	–
رسام	١	–	١	–	–	–
أعمال قلمية	٣	١	٢	٢	٢	٢
أعمال تدقيق	٣	٢	٢	٣	٢	٣
أعمال مراقبة	٣	٢	٢	٤	٣	٤
إستكتاب	٢	–	١	١	١	١
سائق	–	–	١	١	٢	١
حاجب أو خادم	٣	–	١	١	٣	٣
مجموع	١٩	٧	١٣	١٥	١٧	١٨

٧- وفي العودة إلى الإدارة المركزية وإلى المصلحة الفنية بالذات، نلاحظ أن وظيفة رئيس المصلحة لا يلعب أي دور فاعل، سواء بالنسبة للمصالح الإقليمية أم لجهاز الطرق، حيث أن المعاملات تمر شكلاً من خلاله في إحالتها إلى اللجنة الإدارية لإتخاذ القرار النهائي بشأنها. وقد يكون عدم إستمرارية رئيس المصلحة في ممارسة عمله وتكليفه بمهمة رسمية إضافية يدعمان وجهة النظر هذه.

ومن هنا تبدو مرة أخرى، أهمية دور رئيس المنطقة الإقليمية، بحيث يقتضي العمل من جهة **على تعزيز صلاحياته وإستقطابها**، وبالمقابل العمل من جهة أخرى على إيجاد وحدة فنية خاصة وفاعلة في الإدارة المركزي، **للتخطيط والتنسيق وبخاصة للمتابعة** وتكون بمثابة الدماغ المفكر والمساعد إلى جانب قيادة مكتب المشروع الأخضر، جماعية كانت أم فردية.

رابعاً- في العنصر البشري:

١. إذا تطلعنا إلى العدد الإجمالي للمستخدمين في المشروع الأخضر، نرى لأول وهلة أن هناك عدد فائض منهم، حيث أن الملاك (مكتب المشروع الأخضر+مشروع إنماء المناطق) يلحظ ما مجموعه ١٣٨ وظيفة، فيما يوجد فعلياً ١٩٢ مستخدماً. وفي الحقيقة أن الموظفين المؤقتين، في الملاك لا يتجاوز عددهم ٤٦ موظفاً، يقابلهم عدد مماثل من المتعاقدين (٤٢ متعاقداً)، ويبقى القسم الأهم من الأجراء الذين يبلغ عددهم ١٠٤، ومعظمهم من العمال الفنيين الذين يقومون بمختلف النشاطات تبعاً لمؤهلاتهم من جهة، ولضرورات العمل والضغوطات المختلفة من جهة أخرى.

٢. وهذا الوضع اللافت يؤثر سلباً بصورة رئيسية على عمل الوظائف القيادية في المكتب، وبخاصة في رئاسات المناطق الثمانية الملحوظة في الملاك، حيث أنها شاغرة جميعها ويشغلها مهندسون (مؤقتون ومتعاقدون) بالتكليف.

٣. وكذلك بالنسبة لبقية الوظائف الفنية الأخرى وبخاصة المهندسين، حيث يعمل لدى المكتب:

- /٣٦/ مهندساً زراعياً منهم فقط /١٠/ مهندساً في الملاك و/٢٦/ متعاقداً.
- /١١/ مساعداً فنياً زراعياً منهم فقط /٤/ في الملاك.
- /١٣/ مساحاً ورساماً في الملاك بالإضافة إلى عدد غير قليل من العمال الفنيين (الأجراء) الذين يقومون بالأعمال عينها.

علماً بأن هؤلاء العمال الفنيين البالغ عددهم ٧٧ أجيراً، يتوزعون على الوحدات في الإدارة المركزية والمناطق الإقليمية ويقومون بمختلف المهام والأعمال العائدة للوظائف الملحوظة في الملاك المؤقت (محرر او كاتب، معاون محاسب مدقق، مراقب أشغال، حاجب أو خادم). ومن اللافت في هذا السياق أن اللجوء إلى طريقة التعاقد لم يقتصر فقط على المهندسين، والمساعدين الفنيين الزراعيين، بل شمل أيضاً بعض المحاسبين المعاونين (٣) والمستكتبين المختزلين والمستكتبين (٢)، حتى الخدم (٤).

٤. نقول ذلك لدلالة على أجواء العمل غير الطبيعية وغير المستقرة السائدة بين المستخدمين، موظفين مؤقتين ومتعاقدين وأجراء على السواء، حيث يشعر معظمهم

بالإجحاف وعدم المساواة، وخاصة بالنسبة لأوضاعهم المادية المتردية سواء بالنسبة لرواتبهم اليومية أم بالنسبة للتقديمات الإجتماعية وتعويضات نهائية الخدمة التي توفرها لهم النصوص القانونية النافذة. مما يجعلهم بالتالي غير محصنين ضد الضغوطات والإغراءات التي لا بد وأن يتلقوها من المزارعين ومنفذي الأشغال على السواء.

٥. يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى، هي من الأهمية بمكان، وتطرح أكثر من علامة إستفهام حول مصير مكتب المشروع الأخضر وإمكانية إستمراره، إلا وهو **ترهل الجهاز البشري** العامل في مكتب المشروع الأخضر، وتسود هذه الحالة بشكل خاص، بين الموظفين الباقيين في الملاك المؤقت. يراجع لطفاً جدول المقارن المرفق (مستند رقم ٢).

ونوضح هنا أن الملاك المؤقت لموظفي المشروع الأخضر أحدث في نهاية العام ١٩٦٥، وأن التعيينات التي تمت في حينه لم يتبعها تعيينات لاحقة (بإستثناء قلة من الوظائف كرئيس مصلحة المحاسبة)، بحيث يمكن القول أن البقية الباقية من هؤلاء الموظفين أصبحت على مقربة من ترك الإدارة وقد بلغ متوسط أعمارهم ٥٩ سنة. والشيء عينه قد يقال، وبشكل أقل حدية، بالنسبة للمهندسين المتعاقدين وبقية الأجراء (المستند رقم ٢).

٦. وأخيراً إنه من اللافت والمأساوي أن نذكر هنا أننا لم نتحدث مرة مع أي من المسؤولين وبخاصة المهندسين منهم، إلا وكان هاجسه الأول والمستأثر على تفكيره هو التحدث عن أوضاعه الخاصة وشؤونه الذاتية وبخاصة ما يتعلق منها بتعويضات نهاية الخدمة وما يتبعها من تقديمات إجتماعية (إستشفاء، تعليم، إلخ ...). وفي الواقع لا يسعنا إلا أن نؤكد على ما جاء في التقارير السنوية عن أعمال المشروع الأخضر، ومنها التقرير السنوي عن عام ١٩٩٥ لجهة "إن ضغوطات المتطلبات المعيشية أثرت سلباً على إنتاجية الموظفين المؤهلين سيما وأن عددهم إنخفض كثيراً وتجاوز معدل سن العاملين في المشروع الخمسين سنة ...

القسم الثالث: في النتائج والمقترحات

١- يكاد يكون الكل متفقاً على ضرورة إعادة النظر في أوضاع مكتب المشروع الأخضر، صيغة وهيكلية وصلاحيات - وهنا لا بد من عودة سريعة إلى إنطلاقة المشروع الأخضر وكيفية تطور أوضاعه وتفاعل الأحداث المستجدة عليه.

لقد إنطلق مكتب تنفيذ المشروع الأخضر في صيغته القانونية الفريدة في أواسط عام ١٩٦٣، وكان له دوراً مميزاً على صعيد إنماء القطاع الزراعي المناطقي، حيث عمل على توسيع الرقعة الزراعية الخضراء في الريف اللبناني بتنفيذ أشغال إستصلاح الأراضي وإقامة الطرقات الزراعية لربط المناطق الزراعية المعزولة، وغيرها من الأعمال الزراعية المتعلقة بهدر المياه وإنجراف التربة، وإنشاء البحيرات والمشاكل الزراعية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة التي قدمت المساعدات المادية والخبرات والتجهيزات الفنية اللازمة.

غير أن هناك عدة عوامل تراكمت وحالت دون تحقيق الغايات المرجوة على الوجه الكامل، نذكر بعضها:

أ- **الصيغة القانونية** للمكتب بحد ذاتها، وكما سبق وبينا آنفاً، والتي ألقت بظلالها وإفرازاتها على أكثر من موقع:

- عدم الفصل بين القرار القيادي العام، أو التقريري إذا صح التعبير، والقرار التنفيذي، مع عدم وجود الضوابط الكافية والواضحة لإنتظام العلاقة الوظيفية بين رئيس وعضوي اللجنة وتحديد صلاحيات كل منهم.
- عدم تطبيق القواعد النافذة بصورة دقيقة وكاملة.
- عدم وجود هيكلية ثابتة تؤمن الدقة والوضوح في تحديد الصلاحيات وتوزيع المهام، وبالتالي تحمل المسؤوليات.
- الصيغة او الصفة المؤقتة لملاك العاملين وما نتج عنها من مساوى معنوية ومادية حالت دون تأمين إستمرارية توفر العنصر البشري الكفوء والمطمئن.

ب- **حالة التجاذب وعدم الإستقرار**

أنشئ المكتب في العام ١٩٦٢. أعيد دمجه بالوزارة عام ١٩٨٣، ثم ألغي هذا الدمج في العام ١٩٨٥. ولم ينفك الحديث حول ملائمة الوضع القانوني لهذا المكتب، إلى أن إنتهى المطاف مؤخرا بوضع مشروع قانون بإحداث مؤسسة عامة للمشروع الأخضر، وأعتقد أنه حاليا لدى جانب مجلس الوزراء.

ج- **وجود أكثر من جهة موازية أو بديلة** تعمل في مجال نشاط المشروع الأخضر.

يمكن القول أن مكتب المشروع الأخضر كان يستقطب عند إنشائه كافة أعمال "إستصلاح الأراضي" وكيفية إستثمارها، بالمفهوم الشامل. غير أن قانون إعادة دمج مختلف الإدارات والمؤسسات العامة بوزارة الزراعة في العام ١٩٨٣ عزز صلاحيات المديريات المكونة لها، واستقطب لها في مختلف الحقول والنشاطات الزراعية. ولم يكن المرسوم الذي قضى بالغاء دمج مكتب المشروع الأخضر ليحول دون هذا الاتجاه العام واسناد الصلاحيات والمهام الواضحة للمديريات المستحدثة في الهيكلية الجديدة للوزارة، كشؤون الري وسواها، والتي يتعاطاها المشروع الأخضر.

يضاف الى ذلك انه قد تم استحداث هيئات أخرى موازية أو بديلة، تعمل على مواضيع خاصة أو متخصصة – وقد اتخذت هذه الهيئات اشكالا قانونية مختلفة، منها بصيغة "مشاريع" أو اتفاقيات ثنائية تعقد مع المنظمات الدولية، وهي عديدة ومتنوعة ولا مجال لتعدادها.

د- **الأحداث التي عصفت بلبنان**

ربما يكون هذا العامل الأكثر تأثيرا أو إساءة على عمل مكتب المشروع الأخضر الذي ما يزال يعاني منه حتى تاريخه. ذلك أن المشروع الأخضر يتعامل بالارقام وعلى الأراضي في الأماكن التي تشكو البعد وعدم امكانية إجراء المراقبة الفعالة في ارجائها، في الوقت الذي تتحكم في بعض هذه الأماكن الظروف السياسية والأمنية والضغوطات الشخصية من كل حدب وصوب، وتترك بصماتها على تصرف العاملين في المكتب على مختلف المستويات.

هذه العوامل، وإن كانت عاجزة عن إخفاء او تجاهل الجهود والانجازات العديـــدة التـــي قدمها المشروع الأخضر وما يزال يسعى لاهثاً في متابعتها ضمن الإمكانيات المتاحة لديه، هذه العوامل وقد تكون من أهم الدوافع الرئيسية لوضع مصير مكتب المشروع الأخضـــر على نار حامية، والبحث في إيجاد صيغة قانونية بديلة تكون أكثر ملائمة.

٢- نحن في هذا الصدد نقول أنه ليس هناك في المطلق صيغة نموذجية ناجحة وأخرى فاشلة. وإذا كان قد قيل الكثير في سياق المفاضلة بين الإدارة العامة والمؤسسة العامة، فلطالما نـرى إدارة عامة ناجحة وفاعلة، ومؤسسة عامة متعثرة، والعكس بالعكس.

إن صيغة الإدارة الحكومية أو ارتباطها القانوني، على أهميته، ليس هو المعيار الحقيقي لنجاح تلك الإدارة وانتاجيتها، بقدر ما يتم التوفيق في تأمينها بالعناصر الأساسية التالية:

- تحديد الأهداف وايجاد الهيكلية التنظيمية الملائمة.
- تأمين العناصر البشرية المؤهلة والكفوءة وتزويدها بوسائل العمل والتجهيزات اللازمة.
- تأمين الاعتمادات المالية اللازمة.

وعلى كل حال، وإذا كان لا بد من خيار معين، فإننا نميل الى دمج مكتب المشروع الأخضـــر في الإدارة العامة لوزارة الزراعة تحت عنوان "مديرية استصلاح الأراضي الزراعية" أو أيـــة تسمية أخرى مناسبة.

ويبقى أن يوضع لها هيكلية تنظيمية تتناسب والأهداف والصلاحيات المسندة لها (اســـتصلاح، طرقات، شؤون الري، الخ...).

٣- إن هذه الهيكلية قد لا تختلف في تفاصيلها الأساسية عن تلك التي لا بد وان تـــزود بـــها المؤسسة العامة العتيدة في حال اقرارها بنهاية المطاف. وإذا كان لا مجال في هذا البحث مـن الدخول في التفاصيل ودقائق الاحكام التنظيمية والهيكلية والملاك، فإننا نرى بالاستناد الى مـــا تم عرضه في متن هذا التقرير، وجوب مراعاة بعض القواعد الأساسية التي يمكن ايجازهـــا كالآتي:

أ. ضرورة احادية القيادة التنفيذية، والفصل بصورة واضحة ودقيقة بين صلاحيات ما يسمى بالسلطة التقريرية والسلطة التنفيذية.

ب. إعادة النظر بمضمون صلاحيات "المشروع الأخضر" أو وحدة استصلاح الأراضي الزراعية، لجهة منع الازدواجية وتشابك الصلاحيات فيما بينها وبقية الوحدات العاملة في وزارة الزراعة، وبخاصة "المشاريع المشتركة" وتفعيل مراقبة وانتاجية اعمالها ونشاطاتها.

ج. فيما يتعلق بالهيكلية التنظيمية لإدارة المشروع الأخضر، التركيز على امرين هامين وأساسيين وهما:

- تعزيز دور المناطق الاقليمية وتوحيدها على المستوى المحافظات، ورفع مستوى الوظائف القيادية فيها بحيث يكون رئيس المنطقة من الفئة الثانية ورئيس جهاز القضاء بمستوى رئيس دائرة.
- ربط هذه المناطق مباشرة برئيس الإدارة، واستحداث مصلحة في الإدارة المركزية للتنسيق والتخطيط والمتابعة، بحيث تكون الجهاز المفكر والمساعد لرئيس الإدارة (ومجلس الإدارة في حال وجوده).

د. التخلي عن الواقع الحالي الناتج عن التكليف في أكثرية المراكز الإدارية والفنية القيادية.

ه. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية والملاكات، احداث إطار قانوني سليم يؤمن، من جهة، امكانية تزويد "المشروع الأخضر" بالعنصر البشري والفني خاصة، الكفوء والمؤهل، ومن جهة أخرى، استيعاب العاملين حالياً في الملاك المؤقت أولاً. الإستيعاب يجب أن لا يكون شاملاً بل مبني فقط على العناصر التي يمكنها أن تعطي. ومن ثم المتعاقدين والأجراء، ممن اثبتوا جدارتهم وصدقيتهم، بحيث يتأمن لهم ما تبقى من خدمة في جو من الكفاية والكرامة، اللتين تبقيان من أهم العناصر الأساسية في سبيل إصلاح الإدارة.

مستند رقم ١

لائحة إسمية بالعاملين في المشروع الأخضر
مع بيان الوظيفة والأعمال المكلفين بها

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
أولاً:	اللجنة الإدارية والديوان					
	سمير أبي جودة	رئيس اللجنة	X			
	محمد شمص	عضو اللجنة	X			
	غازي أسعد	عضو اللجنة	X			
	خليل الترك	رئيس دائرة	X			رئيس مصلحة الديوان بالتكليف
	ألبير حاتم	محرر			X	
	انطوان جلوان	محرر			X	بالتكليف رئيس الدائرة الإدارية
	هاني بوضاهر	محرر				
	أسامة مؤمنة	مساعد فني	X			بالتكليف رئيس قلم
	جورج شماس	محاسب	X			أمين سر اللجنة
	إلهام عريس	مستكتبة	X			ملحقة باللجنة
	فريال الحاوي	مستكتبة	X			
	جيزيل ياغي	مستكتبة	X			ملحقة بأمانة السر
	سنية الجندي	مستكتبة	X			ملحقة بعضو اللجنة السيد غازي أسعد
	إيمان الضاوي	مستكتبة		X		
	إلياس مبارك	سائق	X			
	سرحان ديب	عامل فني			X	سائق رئيس اللجنة
	رياض كريدية	عامل فني			X	جهاز المساعدات
	علي حرب	عامل مكتبي			X	الديوان
	إيلي يونس	عامل فني			X	(مراقب الدوام)
	أنطوان طحان	عامل فني			X	
	إحسان درويش	عاملة تنظيفات			X	

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	أحمد صبرا	عامل فني			×	الديوان
	حسن درويش	حارس			×	
ثانياً :	**مصلحة المحاسبة :**					
	طوني زخور	رئيس المصلحة	×			
	عبدالعزيز كركي	مساعد فني	×			منسق المساعدات .
	الياس سركيس	مدقق	×			
	أمين ياسين	عامل مكتبي			×	
	سليم كنعان	رسام			×	
	إبراهيم عيسى	محاسب معاون	×			مكلف محاسب معاون .
	سعيد الغوطاني	حاجب	×			" " "
	نصرالله عسيران	محاسب معاون		×		
	مصطفى الحاج	عامل مكتبي			×	مكلف محاسب معاون
	محمد قباني	" "			×	" " "
	حسين حجازي	" "			×	" " "
	أسامه فانوس	عامل ميكانيكي			×	" " "
	أنطوانيت رزق	مستكتبة (مختزلة)	×			
	حسين شكرون	عامل فني			×	مكلف معتمد قبض .
	سمير جنون	عامل مكتبي			×	مكلف قلم المساعدات .
	نجيب خضر	حاجب	×			مكلف بأمانة المستودع .
	فيصل المقدم	محاسب		×		مكلف برئاسة المركز الألكتروني
	ربيع العلي	مساعد زراعي		×		مدقق مساعدات .
	عصمت مزهر	" "		×		مدقق مساعدات .
	جورج أبي راشد	" "		×		" "
	علي المقداد	حاجب		×		
	جميل بصبوص	عامل فني			×	أعمال التدقيق
	غازي فرحات	عامل			×	أعمال التدقيق

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
ثالثاً :	وحدة البرامج والبيئة					
	أندريه صليبا	مهندس	×			بالتكليف رئيس الوحدة .
	قره بت شاكليان	"		×		عضو لجنة الإستلام .
	شوقي الخاضر	"		×		
	محمد حقي الزين	"		×		في منطقة الشمال .
	هاني ضاهر	"		×		مشروع إيفاد
	منير السيد	محاسب معاون		×		
	جان جحا	عامل فني			×	زحلـه
	حسين ديراني	عامل فني			×	زحله ، بعلبك
	سمير الحاج	" "			×	الشمال .
	أسعد الحداد	" "			×	جبل لبنان
	فوزي خوري	" "			×	الشمال
رابعاً :	المصلحة الفنيـة :					
	واصف شراره	مهندس رئيس مصلحة	×			
١-	جهاز الطـرق :					
	جعفر الحسيني	مهندس		×		مكلف رئاسة الجهاز
	علي محمد جعفر	"		×		
	عبدالله قعفراني	"		×		
	فيصل يزبك	"		×		
	رجاء منصور	"		×		
	سعيد العبد	مساح	×			
	جوزف رعد	"	×			
	فرنسيس عساف	"	×			
	نهاد ربعمد	"	×			
	محمد نصرالدين	"	×			
	لبيب حسامي	عامل فني			×	
	نجيب بطرس	رسام	×			
	جوزف شديد	رسام	×			

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	ملحم حداد	عامل فني			X	
	نافذ نصر	عامل فني			X	
	جوزف أبي جبرايل	عامل مساحة			X	مكلف بأعمال المساحة في الشمال
	ناجي متى	عامل مساحة			X	
	فرحات حمزة	عامل مساحة			X	
	عبد الأمير غور	عامل مساحة			X	
	٢- منطقة جبل لبنان الأولى					
	لوران أندراوس	مهندس	X			رئيس منطقة بالتكليف
	إلياس عازار	مهندس	X			
	ناجي بدوي	مهندس		X		
	أمين أبي سلوم	مساح	X			
	مارون فغالي	رسام رئيس فرقه	X			
	موريس جدعون	مساعد فني	X			
	امال القزي	مستكتبة مختزلة	X			
	مادلين أبي عتمه	عاملة			X	مكلفة بأعمال الإستكتاب
	طانيوس حبشي	عامل فني			X	
	أنطوان فياض	عامل مكتبي			X	مكتبي
	أنطوان برباري	عامل مكتبي			X	
	عادل حنا	عامل فني			X	
	تامر خليل	عامل فني			X	
	نعيم مكرزل	عامل مكتبي			X	
	ميشال مزهر	عامل مكتبي			X	
	رضا غصن حنا	عاملة تنظيفات			X	
	زعيتر الخازن	عامل فني			X	
	أنيبال أبي شديد	عامل فني			X	
	إلياس مفرج	عامل فني			X	
	٣- منطقة جبل لبنان الثانية					
	أسامة ناصر الدين	مهندس		X		
	موريس صباغ	مهندس		X		
	إنياس سلوم	مهندس		X		

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	أمين زيدان	عامل فني			×	مكلف بأعمال مكتبية
		مساح				
	سعاده بجاني	رسام	×			
	محمود القعقور	سائق	×			
	فوزي أبو حسن	عامل فني			×	
٤-	منطقة الشمال الأولى					
	إبتهاج جمالي	مهندس	×			مكلف برئاسة المنطقة
	عبدالكريم مسيكه	مهندس		×		
	ممتاز فحص	مهندس		×		
	أحمد الحاج	رسام	×			
	عبدالسلام مرعب	سائق			×	
	إبراهيم الصايغ	عامل فني			×	
	فؤاد رستم	" "			×	
	عبدالرحيم مراد	" "			×	
	نافذ الأحمد	عامل فني			×	
	مصطفى الفوال	" "			×	
	خلدون مقدم	" "			×	الضنية
	عبداللطيف مجذوب	" "			×	عكار
	جورج سابا	" "			×	لإدارة .....
٥-	منطقة الشمال الثانية					
	عدنان الخطيب	مهندس	×			بالتكليف رئيس منطقة .
	ديب النجار	مهندس	×			
	محمد زياد صيادي	مهندس		×		
	منى هاجر	عاملة			×	مكلفة بأعمال الإستكتاب
	مصطفى خضر القطار	سائق			×	
	أحمد مجذوب	عامل فني			×	
	بطرس فرنجية	" "			×	
	جوزف يمين	" "			×	
	محمود قاسم المرعب	" "			×	

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	جاك البرجي	عامل فني			×	
	عبدالله خوري	" "			×	
	جابر عبيد	" "			×	
	كريم بركات	" "			×	
	ميلاد محرز	" "			×	
	محمود طراد	" "			×	
٦-	منطقة البقاع الشمالي					
	عبدالله يزبك	مهندس	×			بالتكليف رئيس المنطقة
	عادل الحاج حسن	"		×		
	علي حسين عثمان	مهندس		×		
	نزار فرحات	"		×		
	مالك علاء الدين	عاما مكتبي			×	مكلف بأعمال المحاسبة .
	عماد دلول	خادم		×		خادم بالتعاقد
	وليد جابر	خادم		×		خادم بالتعاقد
	إلهام عواضه	عاملة			×	أعمال إستكتاب
	علي سالم	سائق			×	
	حسين سالم	حاجب			×	
	زينب عقيل	خادمة			×	
	عقيد عبدالله	عامل فني			×	
	عباس جابر	" "			×	
	عبدو دلول	عامل فني			×	
	إبراهيم أبو حيدر	" "			×	
	محمد النجار	" "			×	
	أسعد السبلاني	عامل يدوي			×	
٧-	منطقة البقاع الجنوبي					
	أميل الحاج شاهين	مهندس	×			مكلف رئاسة المنطقة .
	أحمد سليمان	"	×			
	جوزف هرموش	"		×		
	ميشال جدعون	"		×		

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	جهاد طالب	محاسب معاون		×		
	مادلين بريدي	مستكتبة		×		
	وسام دلول	خادم		×		
	محمد قاسم البرجي	سائق			×	
	محمد علي دلول	عامل فني			×	
	مهدي دلول	" "			×	
	عصام جبور	" "			×	
	جوزف مشعلاني	" "			×	
	فؤاد غنطوس	" "			×	
	محمد البرجي	عامل فني			×	
	علي ابراهيم	" "			×	
	أميل غره	" "			×	
	محمد ديراني	" "			×	
	إيلي سلامه	" "			×	
٨-	منطقة الجنوب الأولى (النبطية)					
	حسن شاهين	مساعد فني	×			مكلف برئاسة المنطقة
	عاصم صفي الدين	مهندس	×			
	أسعد الصفير	عامل فني	×			
	سمير حمزه	حاجب			×	
	هاني عبدالمسيح	عامل فني			×	
	علي حلال	عامل فني			×	
	ميشال حداد	" "			×	
٩-	منطقة الجنوب الثانية (صيدا)					
	هاشم صفي الدين	مهندس		×		مكلف برئاسة المنطقة
	سليم زعرب	"		×		
	مصطفى كشلي	"		×		
	رفيق الحسيني	مساعد فني		×		
	عدنان رمضان	" "		×		

الرقم	الإسم	الوظيفة	ملاك	مؤقت	متعاقد	أجير	ملاحظات
	سميح عزالدين	عامل فني				×	
	يوسف مرعي الحلو	" "				×	سائق
	حسن زيد	" "				×	سائق
	حنا كرم	" "				×	
	علي قعيق	" "				×	
	نايف قعدان	" "				×	
	إبراهيم حيدر	" "				×	
	أحمد دياب	" "				×	
	وليد عرابي	" "				×	
	عبدالرسول حميد	" "				×	

مكتب المشروع الأخضر

مستند رقم ١/٢

أسماء الموظفين المؤقتين في المشروع الأخضر لغاية ١٩٩٧/١٠/١
مع تاريخ الولادة وصفة التعيين

الإسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
سمير أبو جودة	١٩٣٦	رئيس اللجنة الإدارية
غازي الأسعد	١٩٣٨	عضو اللجنة الإدارية
محمد شمص	١٩٥٢	عضو اللجنة
خليل الترك	١٩٣٦	رئيس دائرة
لوران اندراوس	١٩٣٦	مهندس زراعي
أميل الحاج شاهين	١٩٤١	مهندس زراعي
عدنان الخطيب	١٩٤٠	مهندس زراعي
أديب النجار	١٩٣٥	مهندس زراعي
إبتهاج جمالي	١٩٤٢	مهندس زراعي
أحمد سليمان	١٩٣٩	مهندس زراعي
عبد الله يزبك	١٩٣٨	مهندس زراعي
أندريه صليبا	١٩٣٥	مهندس زراعي
إلياس عازار	١٩٤١	مهندس زراعي
عبد العزيز كركي	١٩٤٣	مساعد فني زراعي
أمال القزي	١٩٣٦	مستكتبة – مختزلة
جيزيل ياغي	١٩٤٢	مستكتبة – مختزلة
أنطوانيت رزق	١٩٤٠	مستكتبة – مختزلة
إلهام العريس	١٩٤٣	مستكتبة
جورج شماس	١٩٤٤	محاسب – معاون
حسن شاهين	١٩٣٦	مساعد فني زراعي
موريس جدعون	١٩٤٢	مساعد فني زراعي
سعاده بجاني	١٩٤٣	رسام

الإسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
أحمد الحاج	١٩٣٥	رسام
مارون فغالي	١٩٣٦	رسام
محمد نصر الدين	١٩٣٧	رسام
سعيد العبد	١٩٣٩	مساح
نهاد ربعمد	١٩٤٣	مساح
جوزف رعد	١٩٤٠	مساح
فرنسيس عساف	١٩٣٤	مساح
أمين أبي سلوم	١٩٤٢	مساح
إبراهيم عيسى	١٩٤٢	رسام
جوزيف شديد	١٩٤٦	رسام
أسامة مومنه	١٩٤٠	مساعد فني زراعي
نجيب بطرس	١٩٣٩	رسام
فريال اللبان	١٩٤٠	مستكتبة
إلياس سركيس	١٩٤٣	مدقق
محمود القعقور	١٩٤٠	سائق
إلياس مبارك	١٩٤٠	سائق
نجيب خضر	١٩٣٥	حاجب
سعيد الغوطاني	١٩٤٤	حاجب

مكتب المشروع الأخضر

مستند رقم ٢/٢

لائحة بأسماء المتعاقدين العاملين في المشروع الأخضر لغاية ١٩٩٧/١٠/١
مع تاريخ الولادة وصفة التعيين

الإسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
جعفر الحسيني	١٩٣٥	مهندس زراعي
هاشم صفي الدين	١٩٤٨	مهندس زراعي
قره بت شاكليان	١٩٤٠	مهندس زراعي
موريس صباغ	١٩٣٤	مهندس زراعي
سليم زعرب	١٩٤٣	مهندس زراعي
ناجي بدوي	١٩٤٢	مهندس زراعي
فيصل المقدم	١٩٤٧	محاسب رئيس المركز الإلكتروني
محمد زياد صيادي	١٩٣٨	مهندس زراعي
أسامة ناصر الدين	١٩٤٤	مهندس زراعي
شوقي الحاضر	١٩٤٦	مهندس زراعي
عبد الكريم مسيكة	١٩٤٧	مهندس زراعي
عادل الحاج حسن	١٩٤٦	مهندس زراعي
إلياس سلوم	١٩٤٤	مهندس زراعي
محمد حقي الدين	١٩٤٩	مهندس زراعي
علي عثمان	١٩٤٤	مهندس زراعي
مصطفى كشلي	١٩٤٧	مهندس زراعي
ممتاز الخضر	١٩٥٥	مهندس زراعي
نزار فرحات	١٩٥٩	مهندس زراعي
عبد الله قعفراني	١٩٥٣	مهندس مدني
فيصل يربك	١٩٥٧	مهندس مدني
رجاء منصور	١٩٦٤	مهندس مدني
ميشال جدعون	١٩٦٠	مهندس زراعي

الإسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
عدنان رمضان	١٩٥٦	مساعد فني زراعي
أسعد الصغير	١٩٥٠	مساعد فني زراعي
ربيع العلي	١٩٦٥	مساعد فني زراعي
جورج أبي راشد	١٩٦٦	مساعد فني زراعي
عصمت مزهر	١٩٦٧	مساعد فني زراعي
رفيق الحسيني	١٩٦٤	مساعد فني زراعي
جهاد طالب	١٩٦٦	محاسب معاون
منير السيد	١٩٥٧	محاسب معاون
نصر الله عسيران	١٩٦٩	مستكتبة
مادلين بريدي	١٩٥٥	مستكتبة
أيمان ضاوي	١٩٦٩	حاجب
علي المقداد	١٩٥٧	خادم
وليد جابر	١٩٦٧	خادم
عماد دلول	١٩٧٠	خادم
وسام دلول	١٩٧٢	مهندس زراعي
عاصم صفي الدين	١٩٦٢	مهندس زراعي
جوزيف هرموش		مهندس زراعي
داني ضاهر		مهندس زراعي
صلاح قمرجي		مهندس مدني
علي جعفر		مهندس زراعي
محمد عبد الرحمن فحص		مهندس زراعي

مكتب المشروع الأخضر

مستند رقم ٣/٢

لائحة بأسماء الاجراء الدائمين العاملين في المشروع الأخضر لغاية ١٩٩٧/١٠/١
مع تاريخ الولادة وصفة التعيين

الإسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
ألبير حاتم	١٩٤٤	عامل فني
هاني أبو ضاهر	١٩٤٤	عامل فني
حسين حجازي	١٩٣٦	مساح
أسعد الحداد	١٩٤٣	عامل فني
علي حرب	١٩٤٣	كاتب
فرحات حمزة	١٩٤٦	مدقق
سمير حمزة	١٦٤٧	محاسب معاون
حسين درويش	١٩٣٤	مدقق محاسب معاون
إحسان درويش	١٩٤٥	عامل فني
حسن زيد	١٩٤٢	محاسب معاون
أسعد السبلاني	١٩٤٠	مراقب
حسين شكرون	١٩٤٥	أجير فني
سمير جنون	١٩٤٤	عامل فني
أحمد صبرا	١٩٤٣	عامل فني
رياض كريدية	١٩٤٥	مساح
لبيب الحسامي	١٩٤٣	عامل فني
سليم كنعان	١٩٤٤	كاتب
أمين ياسين	١٩٤٥	مدقق
محمد وليد قباني	١٩٣٩	محاسب معاون
مصطفى الحاج	١٩٤٢	مدقق محاسب معاون
سميح عز الدين	١٩٣٩	عامل فني
مالك علاء الدين	١٩٣٧	محاسب معاون

الإســـــم والشهـــرة	تاريخ الولادة	صفـــة التعيـــــين
غازي فرحات	١٩٤٣	مراقـــب
اسامـة فانـوس	١٩٤٥	اجير فني
ناجي منـــي	١٩٣٦	رســـام
فوزي بوحسن	١٩٤١	عامل فنـــي
نعيم مكرزل	١٩٣٤	عامـــل
أمين زيدان	١٩٤٠	مســـاح
أنطونيوس جلوان	١٩٤٤	عامل مكتبي
جوزف أبي جبرايل	١٩٤٢	مســـاح
انطوان طحـــان	١٩٤٨	عامـــل
أنيبال أبي شديد	١٩٣٤	مراقـــب
تامـر خليـل	١٩٤١	عامل فني
زعيتر الخازن	١٩٣٩	عامل غير يدوي
انطوان برباري	١٩٣٥	عامل غير يدوي
انطوان فياض	١٩٤٥	مســـأح
نايف قعدان	١٩٤٣	عامل فنـــي
سرحان ديب	١٩٤٧	سائـــق
مادلين أبو عتمـه	١٩٣٨	مستكتبة
رضى غصن	١٩٣٦	خادمـــة
عبد الامير الغور	١٩٤١	عامـــل فنـــي
ايلي يونس	١٩٤٧	عامـــل فنـــي
عـادل حنـا	١٩٤٣	مساعد فني زراعي
ملحم حداد	١٩٤٢	رســـام
ميشال مزهر	١٩٤٨	عاملـــل

الإســـــم والشهـــــرة	تاريخ الولادة	صفـــة لتعيـــين
الياس مفرج	١٩٣٨	عامل مكتبي
محمد البرجي	١٩٤٢	سائـــق
جان جحـا	١٩٤٦	مراقـــب
عصـام جبور	١٩٤٣	مساح مراقب
طانيوس حبشي	١٩٤٦	مساح مراقب
محمد دلول	١٩٤٠	مدقق حسابات
مهدي دلول	١٩٤٤	عامل مراقب
ايلي سلامة	١٩٥٣	عامل فني
علي صبرا	١٩٤٣	عامل غير يدوي
عبد الرسول حميد	١٩٤٦	مراقب
ميشال حداد	١٩٣٨	مراقب
ابراهيم الصايغ	١٩٤٤	مساعد زراعي
محمود طراد	١٩٣٨	مســـاح
جابر عبيد	١٩٤٤	مســـاح
بطرس فرنجيه	١٩٤٢	مســـاح
كريم بركات	١٩٤٦	مراقـــب
مصطفى خضر	١٩٣٤	سائـــق
سمير الحاج	١٩٤٧	رســـام
فوزي الخوري	١٩٤٧	عامل فني
فؤاد رستم	١٩٥٠	مساعد فني زراعي
جورج سابا	١٩٤٨	مراقـــب
فؤاد غنطوس	١٩٤٧	مراقـــب
اميل غرة	١٩٤٣	عامل مراقب

الاسم والشهـــــــرة	تاريخ الولادة	صفـة التعييـــــن
جوزف مشعلاني	١٩٤٠	مراقب
ابراهيم ابو حيدر	١٩٤٢	مراقب
عباس جابر	١٩٤٠	عامل غير يدوي
عبدو دلول	١٩٤٥	مراقب
حسين الديراني	١٩٤٤	مراقب
محمد الديراني	١٩٣٤	سائـق
علي سالم	١٩٣٨	حاجب
عقيد عبدا لله	١٩٤٦	مراقب
الهام عواضه	١٩٤٩	مستكتبة
محمد النجار	١٩٥٢	عامل فني
حسين سالم	١٩٤٧	عامل
زينب عقيل	١٩٤٢	عاملة
علي قعيق	١٩٤٧	مساعد زراعي
حنا كرم	١٩٤١	عامل مساحة
وليد عرابي	١٩٤٦	عامـل
جميل بصبوص	١٩٥٢	عامل فني
أحمد دياب	١٩٤٧	مراقب
يوسف الحلو	١٩٣٩	مراقب
ابراهيم حيدر	١٩٥٠	عامل فني
علي حلال	١٩٤١	عامل فني
جاك البرجي	١٩٤٦	مساح
نافذ الاحمد	١٩٤٥	مراقب

الاسم والشهرة	تاريخ الولادة	صفة التعيين
عبدالله الخوري	١٩٤٥	مراقب
أحمد مجذوب	١٩٤١	عامل فني
عبد الرحيم مراد	١٩٣٨	مراقب
محمود الرعب	١٩٤٥	مراقب
عبد السلام مرعب	١٩٣٩	سائق
خلدون المقدم	١٩٤٤	مساح
ميلاد مخرز	١٩٣٤	عامل فني
نافذ نصر	١٩٤٥	مراقب
منى هاجر	١٩٣٩	مستكتبة
جوزف يمين	١٩٣٨	مراقب
مصطفى الفوال	١٩٣٨	مساعد مهندس
عبداللطيف المجذوب	١٩٤٤	عامل فني

مستند رقم ٣

لائحة بأهم النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمشروع الأخضر

١. القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ١٩٦٣/٧/١ والرامي إلى إحداث المشروع الأخضر.
٢. المرسومين التنظيمين رقم ١٣٧٨٥ و١٣٧٨٦ تاريخ ١٩٦٣/٩/٩ المتعلقين بإحداث مكتب تنفيذ المشروع الأخضر.
٣. المرسوم التطبيقي رقم ١٣٧٨٩ تاريخ ١٩٧٣/٩/٩ المتعلق بتحديد ملاك المشروع الأخضر.
٤. المرسوم رقم ١٦٩٢٩ تاريخ ١٩٦٤/٧/١٧ المتعلق بتنظيم تفتيش مكتب المشروع الأخضر.
٥. المرسوم رقم ٣٠٧٥ تاريخ ١٩٦٥/١١/٤ المتعلق بشأن إحداث ملاك مؤقت لموظفي مشروع إنماء المناطق الجبلية.
٦. نظام مستخدمي المشروع الأخضر (القرار ١/٢٩٩ تاريخ ١٩٦٤/٧/٢٧).
٧. النظام المالي لمكتب تنفيذ المشروع الأخضر تاريخ ١٩٦٤/١١/١١.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام